

تاريخ القرار: 2 سبتمبر 2011

## قرار

بتاريخ 2 سبتمبر 2011، أصدر رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات القرار ع 06-دد في مادة التدابير الوقائية المنصوص عليها بالفقرة الأولى من الفصل 73 من مجلة الاتصالات بين

**المدعى:** شركة "أورنج تونس أنترنات" في شخص ممثها القانوني والكائن مقرها بعمارة أورنج المركز الشمالي العمراني - 1003 تونس.

### من جهة

**المدعى عليها:** الشركة الوطنية للاتصالات في شخص ممثها القانوني، الكائن مقرها بحدائق البحيرة 2 البحيرة 1053 ضفاف البحيرة تونس

### من جهة أخرى

بعد الإطلاع على مجلة الاتصالات الصادرة بالقانون ع 01-دد لسنة 2001 المؤرخ في 15 جانفي 2001 المنقح والمتمم بالقانون ع 46-دد لسنة 2002 المؤرخ في 7 ماي 2002 وبالقانون ع 01-دد لسنة 2008 المؤرخ في 8 جانفي 2008

وبعد الإطلاع على المطلب المقدم من طرف "أورنج تونس أنترنات" بتاريخ 26 أوت 2011 والمتضمن طلبها اتخاذ تدابير وقائية تقضي بتمكين مصالحتها الفنية من النفاذ إلى موقع القصبة وتمكينها من توسعة المجال المخصص لها بهذا الموقع والسماح لها بتوسعة الطاقة المخصصة بموقع حشاد وذلك في انتظار البت في أصل النزاع

وبعد الإطّلاع على بقية الوثائق المظروفة بالملف.

### من حيث الشكل

حيث استوفى المطلب شروطه الشكلية المنصوص عليها بالفصل 73 من مجلة الاتصالات واتجه قبوله

### من حيث الأصل

حيث اتّضح من المطلب سند الدعوى ومن بقية مظروفات الملف أن شركة "أورنج تونس" انترنات تقدّمت بتاريخ 18 أوت 2011 بعريضة دعوى إلى الهيئة الوطنية للاتصالات ضد الشركة الوطنية للاتصالات سجلت بدفاتر الهيئة تحت عد 32-32 وتضمّنت طلب تدخل الهيئة لإنهاء الممارسات غير المشروعة الصادرة عن المدعى عليها والمتمثلة في مماطلتها وعدم الاستجابة لمطالبها المتعلقة بالنفاز إلى موقع القصبة وتمكينها من توسعة المجال المخصّص لها بهذا الموقع والسماح لها بتوسعة الطاقة المخصصة بموقع حشاد

وحيث وإعمالا منها لأحكام الفصل 73 من مجلة الاتصالات، تولّت شركة "أورنج تونس" أنترنات تقديم المطلب موضوع النظر الآن ضمّنته تظلمها من تعمد الشركة الوطنية للاتصالات مماطلتها وتجاهل مطالبها المتمثلة في النفاذ إلى موقع القصبة وتمكين المدعية من توسعة المجال المخصّص لها بهذا الموقع والسماح لها بتوسعة الطاقة المخصصة بموقع حشاد طالبة من الهيئة التدخل لحمل المدعى عليها على الاستجابة الفورية لتلك المطالب وذلك في انتظار البتّ في أصل النزاع

وحيث أسست العارضة دعواها على الاتفاقية الممضاة مع خصيمتها المسجلة بالقباضة المالية المهرجان بتاريخ 31 سبتمبر 2003 تحت عد 03606010-32 والتي تمكنها من حق تركيز المعدّات والتجهيزات الخاصة بها كمزود خدمة أنترنات بمواقع تابعة لاتصالات تونس واستغلال البنية التحتية الموجودة بما فيها التزود بالطاقة اللازمة والتهوئة الملائمة وإمكانية استعمال وسائل الاتصال والخطوط الهاتفية

وحيث اعتبرت العارضة أن عدم استجابة المدّعى عليها للمطلب الذي تقدمت به إليها والذي أعربت فيه عن رغبتها في توسيع المجال الذي تستغله بما قدره ستون سنتمرا طولاً وثمانون سنتيمترا

عرضاً من قبيل المماثلة الدالة على ممارسات مخلة بقواعد المنافسة الشريفة ضرورة وأنه على خلاف ما تمسكت به المطلوبة، فإن القيام بمثل هذه التوسعة لا يستوجب دراسة فنية معمقة تستغرق مدة زمنية طويلة

وحيث اتضح بالرجوع إلى مظاهرات الملف أن العارضة لم تقدم من المؤيدات والمستندات ما يدعم طلبها ويبرهن على حاجتها لتلك التوسعة خاصة وأنها لم تشر إلى المساحة التي تتصرف فيها عند رفع الدعوى ولا إلى نوعية وحجم المعدّات التي ترغب في تركيزها بالمساحة الإضافية التي ترغب في الحصول عليها فضلاً على عدم وجود ما يثبت أن للمدعى عليها مساحات غير مشغولة يمكنها وضعها على ذمة الطالبة

وحيث لا جدال في أن اتخاذ التدابير الوقتية يقتضي بالضرورة ثبوت الحق بصفة قطعية لا تحتمل التأويل أو الاجتهاد خاصة وأن القرار يصدر في غياب المدعى عليه ودون انتظار ردّه

وحيث أن الوقوف على صحة مطالب العارضة وإمكانية الاستجابة إليها يقتضي الالتجاء إلى أهل الخبرة للتحويل إلى المواقع موضوع الخلاف ومعاينتها ودراسة الإمكانيات المتاحة وهو أمر لا يحتمله الإطار الذي رفعت فيه هذه القضية والذي يتسم بالاستعجال وعدم المساس بأصل الخلاف وحيث يتضح من كل ما سلف بسطه أن الدعوى أضحت على الحالة التي رفعت بها غير مؤيدة ولا مدعمة بالحجج والأدلة الكافية واتجه تأسيساً على ذلك رفض المطلب

### **ولهاته الأسباب**

وعملاً بأحكام الفصل 73 من مجلة الاتصالات، قررنا نحن كمال السعداوي، رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات، رفض المطلب

رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات  
كمال السعداوي

